

ملخص بإجراءات استطلاع مرئيات العموم ولقاء المائدة المستديرة بشأن اعتماد المعيار الدولي للتقرير المالي (١٨) والدراسة المتعلقة بذلك

وفقاً لـ "إجراءات متابعة التطورات في المعايير الدولية، والرد على التساؤلات، والمواضيع التي لم تعالجها المعايير الدولية" من لائحة عمل مجلس معايير المحاسبة المعتمدة من مجلس إدارة الهيئة، فإن التحديثات على المعايير الدولية يتم إخضاعها للإجراءات الآتية:

أ- الإجراءات التنفيذية للتعامل المستقبلي مع تحديثات المعايير الدولية:

١. تنظر اللجنة التنفيذية لمجلس معايير المحاسبة وبشكل دوري في التحديثات التي تتم على المعايير الدولية.
٢. تعد اللجنة التنفيذية بشكل دوري وبحسب الحاجة مذكرة بالتحديثات على المعايير الدولية، متضمنة رأي تلك اللجنة في اعتماد تلك التحديثات.
٣. ينظر مجلس معايير المحاسبة في تلك التعديلات وتأخذ قرارها باعتمادها وفقاً لما يلي:
 - أ. فيما يتعلق بالتحسينات الدورية على المعايير والتعديلات المحدودة، يتخذ المجلس قراره باعتماد تلك التحديثات بعد النظر في توصية اللجنة التنفيذية.
 - ب. فيما يتعلق بالمعايير الدولية الجديدة أو التعديلات الجذرية على المعايير القائمة يتم تطبيق الإجراءات الآتية:
 ١. يصدر مجلس معايير المحاسبة توصية مبدئية حول المعيار وما قد يلزم له من متطلبات أو إفصاحات إضافية.
 ٢. قد يرى المجلس عقد لقاء مائدة مستديرة لنقاش المعيار الجديد أو التعديلات الجوهرية التي تمت عليه وفقاً لدرجة التعقيد في المعيار الجديد.
 ٣. يتم عرض توصية المجلس على موقع الهيئة لطلب اقتراحات ذوي الاهتمام.
 ٤. يعتمد المجلس المعيار الجديد أو التحديثات الجوهرية مع أي متطلبات أو إفصاحات إضافية قد تراها مناسبة للبيئة المحلية.
 ٥. يتم تحديث "وثيقة اعتماد المعايير الدولية" بقرار المجلس، ويبلغ بها الجهات الإشرافية، وعموم ذوي الاهتمام.

ووفقاً لهذه الإجراءات التنفيذية فقد سبق أن أوصى مجلس معايير المحاسبة في تاريخ: ١٤٤٦/٣/٢٩هـ، الموافق ٢٠٢٤/١٠/٢٠م مبدئياً باعتماد المعيار بناءً على ما أوصت به لجنته التنفيذية بعد دراستها للمعيار في ضوء البيئة المحلية وترجمته إلى اللغة العربية، وقرر المجلس أيضاً نشر المعيار والتوصية المبدئية التي توصل لها المجلس بشأن اعتماد المعيار لاستطلاع مرئيات العموم بالإضافة إلى التواصل المباشر مع الجهات الإشرافية والجهات ذات الصلة، كما عقد المجلس لقاء مائدة مستديرة بتاريخ ١٤٤٦/٦/٣هـ الموافق ٢٠٢٤/١٢/٤م لمناقشة متطلبات المعيار، شارك فيها نخبة من ذوي الاختصاص والأعضاء الأساسيين في الهيئة وممثلو الجهات الإشرافية والجهات ذات الصلة (وزارة التجارة، وهيئة السوق المالية، والبنك المركزي السعودي، وهيئة الزكاة والدخل والجمارك، واتحاد الغرف التجارية).

وفيما يلي ملخص لنتائج استطلاع مرئيات العموم بشأن المعيار ومخرجات لقاء المائدة المستديرة:

١. استطلاع مرئيات العموم

دعت الهيئة السعودية للمراجعين والمحاسبين (الهيئة) بناءً على قرار مجلس معايير المحاسبة العموم للمشاركة في استطلاع المرئيات بشأن اعتماد المعيار الدولي للتقرير المالي (١٨) وذلك من خلال تعبئة النموذج المعد لذلك الغرض (انظر الملحق رقم (١)). حيث نشرت الهيئة الدعوة للمشاركة في استطلاع مرئيات العموم بشأن اعتماد المعيار الدولي للتقرير (١٨) على موقعها الإلكتروني الرسمي وكذلك وجهت خطابات دعوة خاصة لمجموعات أصحاب المصلحة والمهتمين للمشاركة في استطلاع المرئيات؛ حيث تم توجيه خطابات دعوة إلى الأعضاء الأساسيين في الهيئة، والجهات الإشرافية والجهات ذات الصلة (وزارة التجارة، وهيئة السوق المالية، والبنك المركزي السعودي، وهيئة الزكاة والدخل والجمارك، واتحاد الغرف السعودية). وقد أتاحت الهيئة المعيار لاستطلاع مرئيات العموم خلال الفترة من (١٢/٤/١٤٤٦هـ الموافق ١٥/١٠/٢٠٢٤م) إلى (١٢/٥/١٤٤٦هـ الموافق ١٤/١١/٢٠٢٤م).

خلال فترة استطلاع مرئيات العموم بشأن اعتماد المعيار الدولي للتقرير المالي (١٨) ورد إلى الهيئة مجموعة من المرئيات من مختلف المهتمين، ويمكن تخليصها في الجدول التالي:

م	بيان	العدد	النسبة
١	إجمالي المرئيات* الواردة	٢٥	١٠٠%
٢	المرئيات الواردة من معدي القوائم المالية (الشركات)	١٨	٧٢%
٣	المرئيات الواردة من مراجعي الحسابات (مكاتب المحاسبة)	٢	٨%
٤	المرئيات الواردة من آخرين (مثل الجهات الرقابية والباحثين)	٤	١٦%
٥	المرئيات المؤيدة لاعتماد المعيار	٢٥	١٠٠%
٦	المرئيات غير المؤيدة لاعتماد المعيار	٠	٠%
٧	المرئيات الواردة بدون ملاحظات تفصيلية**	١٧	٣٦%
٨	إجمالي الملاحظات التفصيلية الواردة	٢٩	١٠٠%
٩	الملاحظات التفصيلية الواردة بشأن الترجمة وتنسيق النص أو الصياغة	٩	٣١%
١٠	الملاحظات التفصيلية الواردة بشأن التعديلات المقترحة لاعتماد المعيار محلياً	٥	١٧%
١١	الملاحظات التفصيلية الواردة بشأن عدم وضوح المتطلبات	٣	١٠%
١٢	الملاحظات التفصيلية الواردة بشأن المفاهيم والمصطلحات	٧	٢٤%
١٣	ملاحظات ومقترحات تفصيلية لتحسين تطبيق المعيار محلياً	٥	١٧%

*المرئيات يعبر عن الرأي الوارد من الجهة وقد يحتوي عدد من الملاحظات.

**المسائل التفصيلية التي لاحظتها الجهات التي قدمت المرئيات بشأن المعيار.

وقد قامت الإدارة التنفيذية للمعايير المهنية واللجنة التنفيذية لمجلس معايير المحاسبة بدراسة المرئيات الواردة بشأن اعتماد المعيار الدولي للتقرير المالي (١٨). وفيما يلي تفاصيل المرئيات الواردة والدراسة المتعلقة بها:

أ. المرنثيات الواردة بدون ملاحظات تفصيلية:

م	الجهة	الفقرات ذات العلاقة	المرنثيات	التعليق على المرنثيات	تعليق على المسائل المتعلقة بالترجمة
1	بنك	لا يوجد ملاحظات	لا يوجد ملاحظات	لا ينطبق	لا ينطبق
2	شركة تمويل	لا يوجد ملاحظات	لا يوجد ملاحظات	لا ينطبق	لا ينطبق
3	غرفة تجارية	لا يوجد ملاحظات	لا يوجد ملاحظات	لا ينطبق	لا ينطبق
4	غرفة تجارية	نبذة عامة عن المعيار	قدمت المرنثيات ملخصاً عاماً عن المعيار وأبرز ما احتواه والأهداف المقصودة من المعيار.	لا ينطبق	لا ينطبق
5	شركة تمويل	لا يوجد ملاحظات	لا يوجد ملاحظات	لا ينطبق	لا ينطبق
6	شركة تمويل	لا يوجد ملاحظات	لا يوجد ملاحظات	لا ينطبق	لا ينطبق
7	شركة تمويل	لا يوجد ملاحظات	لا يوجد ملاحظات	لا ينطبق	لا ينطبق
8	شركة تمويل	نبذة عامة عن المعيار	قدمت المرنثيات ملخصاً عاماً عن المعيار وأبرز ما احتواه والأهداف المقصودة من المعيار.	لوحظ أن المرنثيات أبرزت إمكانية تطبيق المعيار محلياً وما يحققه من أهداف، ولم يتم الإشارة إلى وجود أي تحديات أو آثار سلبية من تطبيق المعيار.	لا ينطبق
9	شركة تمويل	لا يوجد ملاحظات	لا يوجد ملاحظات	لا ينطبق	لا ينطبق
10	شركة تمويل	لا يوجد ملاحظات	لا يوجد ملاحظات	لا ينطبق	لا ينطبق.
11	شركة تمويل	لا يوجد ملاحظات	لا يوجد ملاحظات	لا ينطبق	لا ينطبق
12	شركة تمويل	لا يوجد ملاحظات	لا يوجد ملاحظات	لا ينطبق	لا ينطبق
13	شركة تمويل	لا يوجد ملاحظات	لا يوجد ملاحظات	لا ينطبق	لا ينطبق
14	شركة تمويل	لا يوجد ملاحظات	لا يوجد ملاحظات	لا ينطبق	لا ينطبق
15	شركة تمويل	لا يوجد ملاحظات	لا يوجد ملاحظات	لا ينطبق	لا ينطبق
16	شركة تمويل	نبذة عامة عن المعيار	قدمت المرنثيات ملخصاً عاماً عن المعيار وأبرز ما احتواه والأهداف المقصودة من المعيار.	لا ينطبق	لا ينطبق
17	شركة تمويل	مرنثيات عامة	مرنثيات عامة حول عدم وجود آثار سلبية متوقعة	لوحظ التأكيد على عدم توقع وجود آثار سلبية أو تحديات من تطبيق المعيار.	لا ينطبق

م	الجهة	الفقرات ذات العلاقة	المرئيات	التعليق على المرئيات	تعليق على المسائل المتعلقة بالترجمة
			من تطبيق المعيار على الشركة.		

ب. المرئيات الواردة المشتمة على ملاحظات تفصيلية:

ب/١ الملاحظات التفصيلية الواردة بشأن الترجمة وتنسيق النص أو الصياغة:

م	الفقرات ذات العلاقة	الملاحظات	التعليق على الملاحظات
1	ب١٤١/أ)	عدم وضوح المقصود بعبارة "في نطاق الولاية (أو الولايات) الضريبية المعنية" لقارئ المعيار، واقترح تضمين شرح لها في المعيار.	المقصود بالنطاق في الفقرة: الدولة (السيادة الضريبية في دولة ما) التي يرتبط بها معدل الضريبة المنطبق على المعاملة. وقد جرت العادة في سياق ترجمة المعايير المهنية بالهيئة على استخدام مفردة "الدولة" عند ترجمة المفردة الإنجليزية "jurisdiction". وبعد الدراسة تبين مناسبة استخدام عبارة "الولاية (أو الولايات) الضريبية" حيث إنها مستقرة الاستخدام في التشريعات الضريبية.
٢	123	عدم وضوح ترجمة الفقرة؛ حيث أن نص الفقرة باللغة الإنجليزية: "An entity shall label an describe each management" "...defined" وتمت ترجمتها بما يلي: "يجب على المنشأة تسمية ووصف كل مقياس من مقاييس الأداء التي من تحديد الإدارة..." والمقترح بأن يتم ترجمة الفقرة على نحو: "يجب على المنشأة تسمية ووصف كل مقياس من مقاييس الأداء المحددة من قبل الإدارة."	بعد النظر تبين الترجمة الحالية واضحة. وهذا المصطلح جديد، وأضيف له تعريف ضمن المعيار.

م	الفقرات ذات العلاقة	الملاحظات	التعليق على الملاحظات
٣	ملاحظة عامة بشأن الترجمة	الترجمة جيدة من حيث المعنى العام وتتبع المعايير الدولية، لكنها قد تحتاج إلى تكييف المصطلحات لجعلها أكثر توافقاً مع البيئة المحلية، خاصة فيما يتعلق بالمفاهيم المحاسبية المعقدة مثل: • الأهمية النسبية (Materiality) التي قد تتطلب توضيحاً إضافياً لتوضيح المعايير المستخدمة. ونقترح تقديم شروحات إضافية ضمن النص أو الملاحظات المرفقة لتوضيح بعض المصطلحات المحاسبية. وتوحيد المصطلحات مثل "الإيضاحات" و"التفسيرات" في كامل الوثيقة لضمان الاتساق وسهولة الفهم.	تكييف المصطلحات وشرحها هو أمر خارج عن نطاق الترجمة، كما أن المصطلحات التي تم الإشارة لها من المصطلحات المستقرة في المعايير المهنية في مهنة المحاسبة والمراجعة.
٤	٢٣	نعتقد أن العبارة في الفقرة تحتاج إلى إعادة صياغة بحيث تكون: "ولا يلزم المنشأة أن تعرض بشكل منفصل بنداً مستقلاً في إحدى القوائم المالية الرئيسية إذا كان القيام بذلك غير ضروري لكي تقدم القائمة ملخصاً مهيكلًا مفيداً"	تم التعديل إلى "ولا يلزم المنشأة أن تعرض بشكل منفصل بنداً مستقلاً في إحدى القوائم المالية الرئيسية إذا كان القيام بذلك غير ضروري لكي تقدم القائمة ملخصاً مهيكلًا مفيداً"
٥	٣٠	فقرة ٣٠ احتوت على النص: "..... من فترة تقرير إلى التي تلها مالم:..". ونقترح الصياغة على نحو: "من فترة تقريرها الخ"	التعديل المقترح لا يطابق النص الإنجليزي وبالتالي غير مناسب.
٦	٣٦-٣٠	في بعض الفقرات يتم ادراج اسم المعيار ٨ باسمه الكامل وهو "المعيار الدولي للمحاسبة ٨ أساس إعداد القوائم المالية" وفي بعض الفقرات الأخرى يذكر المعيار الدولي للمحاسبة ٨ فقط مثل الفقرة ٣٦.	المرجع في ذلك هو النص الإنجليزي، والترجمة انعكاس له.
٧	٥، ١١، ٢١، ٢٢	استخدام طريقة الإشارة إلى الصفحات بالشكل التالي الفقرات ٢٢ ____ ٣٢ وتعني الفقرات من ... إلى. ويُقترح أينما يتم الإشارة لذلك أن يتم ذكر كلمة من.. إلى.. وهو أمر متعارف عليه في اللغة العربية أسوةً بما تم في فقرة ٢٢/أ عندما أشار إلى الفقرات ٤٧ و٥٦ و الخ حيث استخدم حرف "الواو"	هذا الأسلوب سليم ومستخدم في اللغة العربية وهو متسق ومستقر في جميع المعايير المهنية السابقة.
٨	٢٢	ماذا يعني الخط " ____ " المدرج بعد عبارة الريح أو الخسارة ____ و بعد قائمة المركز المالي ____	الخط المستخدم للدلالة على عبارة اعتراضية. وهذه فقرات فرعية، ولفهما يلزم قراءة الفقرة الرئيسية أولاً.
٩	٦٤-٤٧	استخدام مصطلح " دخول " بمعنى جمع دخل وهو غير صحيح لغوياً. ولذلك نقترح أن يتم استخدام مصطلح " إيرادات " أو " دخل ".	"دخل" تُجمع على "دخول" وفقاً لمجمع الملك سلمان للغة العربية كما إن "دخول" مستخدمة في اللائحة التنفيذية لنظام ضريبة الدخل، وتناسب السياقات الواردة في المعيار.

م	الفقرات ذات العلاقة	الملاحظات	التعليق على الملاحظات
			وكلمة "إيرادات" هي مرادف لـ "revenues" ولا يمكن استخدامها مرادفاً لـ "income"، والسياق العربي يستدعي استخدام صيغة الجمع لا المفرد حتى تستقيم الصياغة.

ب/ ٢ الملاحظات التفصيلية الواردة بشأن التعديلات المقترحة لاعتماد المعيار محلياً:

م	الفقرات ذات العلاقة	المرئيات	التعليق على المرئيات
1	التعديلات المقترحة بشأن الفقرات ٤٨ و ٦٧ و ٦٩ و ٧١ و ٧٥ و ١٠٣ و ١١٨ و ب ٢٩ و ب ٩٧	بناءً على أنه في الممارسة يتم المحاسبة عن الزكاة كاقطاع (levy) بحسب رأي لجنة التفسيرات الدولية ٢١ (IFRIC 21) مع إيجاد إفصاحات ملائمة يتسق مع إرشادات الهيئة، لذلك نعتقد أن ذلك يجب أن يكون جزءاً من العناصر التي تحدد الربح التشغيلي وفقاً لمبادئ المعيار الجديد. وحيث إن الزكاة تدفع بدلاً من ضريبة الدخل بالنسبة للجزء الخاص بالسعوديين من حملة الأسهم، لا نعتقد أن ذلك مبرراً كافياً للخروج الجوهري عن متطلبات العرض في المعيار الجديد كما صدر عن مجلس المعايير الدولية للمحاسبة. في عام ٢٠٠٩، لجنة التفسيرات الدولية انتهت إلى أن الضرائب (التي تدفع أحياناً بدلاً من ضريبة الدخل مثل ضرائب الأطنان بالنسبة لقطاع الشحن) لا تمثل ضرائب دخل ويجب ألا تعرض كجزء من مصروف ضريبة الدخل، وبالرغم أن مجاميع فرعية إضافية يمكن أن تقدم بحسب المناسبة، نعتقد أن ضرائب الأطنان سوف تعرض كجزء من الربح التشغيلي في تلك الدول التي تطبقها وفقاً للمعيار الجديد ولذلك عرض الزكاة كعنصر مشابه لضريبة الدخل في المملكة سيكون غير متسق مع الممارسة الدولية لتلك الضرائب المماثلة. إذا رغبت الهيئة في وجود بند للزكاة، نعتقد أن ذلك يجب أن يكون جزءاً من الصنف التشغيلي من قائمة الربح أو الخسارة مع عرض الزكاة بشكل مستقل عن ضرائب الدخل في المواطن الأخرى من القوائم المالية.	بالنظر إلى متطلبات العرض والإفصاح في المعيار الدولي للتقرير المالي رقم (١٨)، ومتطلبات معيار الزكاة المعدل الصادر عن الهيئة، ومتطلبات المعيار الدولي للمحاسبة رقم (٨) بشأن عدم وجود معيار دولي للتقرير المالي ينطبق بشكل محدد على معاملة ما، أو على حدث أو ظرف آخر حيث لا يوجد معيار دولي ينطبق بشكل محدد على الزكاة، وبالنظر إلى الكيفية التي تحتسب بها الزكاة وآلية جبايتها في المملكة والتي تتطلب السداد للسلطة المختصة، فقد ظهر أنه من المناسب إبقاء عرض مصروف الزكاة ضمن ما سماه المعيار الدولي للتقرير المالي رقم (١٨) "صنف ضرائب الدخل"، على أن يراعى ما يلي: ١. أن يكون العنوان الفرعي في قائمة الدخل الذي يسبق عرض الزكاة وضرائب الدخل هو "الربح قبل ضرائب الدخل والضرائب". ٢. أن يتم عرض الزكاة باستقلال عن ضرائب الدخل. حيث استقر العمل في الشركات السعودية ووفقاً للمعايير المعتمدة على عرض مصروف الزكاة جنباً إلى جنب مع مصروف الضريبة وذلك لعدة أسباب: ١. أن الشركات عادةً تخضع لضريبة الدخل. وبما أن الدولة ارتأت تحصيل الزكاة على الأنشطة التجارية في حدود ملكية السعوديين فيها ومن يعامل معاملتهم، فقد تم إعفاء الشركات من دفع الضريبة في حدود ملكية السعوديين فيها ومن يعامل معاملتهم، والاكتفاء بدفع الزكاة حتى لا يتم تحميل الشركات عبء الزكاة وعبء الضريبة عن حصة نفس المستثمرين. ومن ثم فإنه من منظور التحليل المالي المعتمد على المعلومات المالية التي توفرها الشركات، يتم عادةً النظر إلى الزكاة والضريبة باعتبارهما يمثلان عبئاً مالياً متشابهاً على الشركات في سياق المملكة.

م	الفقرات ذات العلاقة	المرئيات	التعليق على المرئيات
		وفي شأن متصل، نلاحظ أنه بالرغم من أن الممارسة المحاسبية بشكل عام للزكاة في المملكة هو على أن يتم معالجتها كافتتاح، إلا أنها تبدو كضريبة ذات طبيعة مزدوجة تشمل عناصر من ضريبة الدخل ومن غير ضريبة الدخل. دولياً الضرائب بـ "أعلى من" كأساس احتساب تعتبر بشكل عام بأنها جزء من نطاق المعيار الدولي للمحاسبة ١٢. صدور المعيار الجديد يمكن أن يكون فرصة للمهنة لإعادة تقييم نطاق وقياس الزكاة بشكل عام كجزء من مشروع مستقل قبل اعتماد المعيار الجديد.	٢. يتم التعامل نظامياً مع الزكاة بنفس المعاملة النظامية لضريبة الدخل على الشركات من حيث التسجيل وإجراءات تقديم الإقرارات، والفحص والاعتراض باعتبار الزكاة بديلاً عن ضريبة الدخل. وهذا يعني أن مصروف الزكاة لا يتشابه مع أي من المصروفات المعروضة ضمن الصنف التشغيلي، وإنما هو مشابه لمصروف الضريبة. ويتسق مع هذا أيضاً رأي لجنة التفسيرات التابعة لمجلس المعايير الدولية بشأن الاستقطاعات الضريبة أو الحكومية (levies) الذي من حيث الأصل لم يخرجها من طبيعة "الضريبة" إلا أنه لعدم ارتباطها بالدخل وقياس الدخل، وجه إلى عدم الاعتقاد بكونها ذات خصائص الضريبة الدخل. والنظر إلى الزكاة من ذلك المنظور قد يكون غير دقيق، فعلى سبيل المثال، آلية احتساب الزكاة بالنسبة للشركات وفقاً لنظام الزكاة ولائحته التنفيذية في المملكة تجعل الدخل أحد العوامل ذات الاعتبار ضمن عملية قياس الزكاة؛ (انظر على سبيل المثال مسألة "الحد الأدنى والأعلى للوعاء الزكوي" بالفصل الخامس من اللائحة التنفيذية لجباية الزكاة). حيث إنه وإن لم يكن هذا المدى (الحد الأعلى والأدنى) يمثل الوعاء الزكوي الأساس إلا أن اللائحة وصفته بـ "الوعاء البديل"، وهذا فيه بيان للطبيعة المختلفة للزكاة في سياق المملكة في ظل جباية الزكاة والتشريعات المرتبطة بذلك عما ورد في رأي لجنة التفسيرات بشأن الاستقطاعات الحكومية.
		٣. كما هو الحال بالنسبة لضريبة الدخل التي تفرض على نتيجة النشاط، وليست على بند معين في القوائم المالية، فإن الزكاة تفرض على صافي الأموال الزكوية لدى الشركة وليست على بند معين في القوائم المالية، مما يجعل الأثر المالي للزكاة مشابهاً للأثر المالي للضريبة،	٤. نصت الفقرة رقم ٦٧ من المعيار الدولي للتقرير المالي رقم ١٨ على أن توجيه المعيار بشأن كيفية عرض ضرائب الدخل جاء وفقاً لمتطلبات المعيار الدولي للمحاسبة رقم ١٢، وهو ما أكدته الفقرة رقم (BC83) من أساس الاستنتاجات للمعيار الدولي للتقرير المالي رقم ١٨، أي أن تصنيف ضرائب الدخل لم يكن وفقاً لعلاقة ضرائب الدخل بصنف معين في قائمة الدخل، وإنما تم وفقاً لمتطلبات العرض في المعيار الدولي للمحاسبة رقم ١٢. وبالمثل، وحيث أصدرت الهيئة معياراً خاصاً بالزكاة نظراً لعدم وجود معيار دولي لها، فإن عرض مصروف الزكاة يجب أن يكون وفقاً لذلك المعيار الذي ينص على وجوب عرض مصروف الزكاة للفترة في بند مستقل في قائمة الدخل قبل الربح أو الخسارة.

م	الفقرات ذات العلاقة	المرئيات	التعليق على المرئيات
			وللأسباب أعلاه، فإن الرأي بعرض مصروف الزكاة مع مصروف الضريبة (ولكن بفصل البندين بشكل مستقل عن بعضهما البعض) مع مراعاة أن يكون العنوان الفرعي في قائمة الدخل الذي يسبق عرض الزكاة وضرائب الدخل هو "الربح قبل ضرائب الدخل والزكاة"، سوف يحقق دور القوائم المالية المنصوص عليه في الفقرة رقم ١٦ من المعيار الدولي للتقرير المالي رقم ١٨، وهو "تقديم ملخصات مهيكله بما هو مثبت للمنشأة المعدة للتقرير من أصول والتزامات وحقوق ملكية ودخل ومصروفات وتدفقات نقدية، بما يفيد مستخدمي القوائم المالية فيما يلي: أ. التوصل إلى نظرة عامة قابلة للفهم لما هو مثبت للمنشأة من أصول والتزامات وحقوق ملكية ودخل ومصروفات وتدفقات نقدية؛ ب. إجراء مقارنات بين المنشآت، وبين فترات التقرير لنفس المنشأة؛ ج. تحديد البنود أو المجالات التي قد يرغب مستخدمو القوائم المالية في الاطلاع على المزيد من المعلومات بشأنها في الإيضاحات." وبالإضافة إلى ذلك، فإن المعالجة المقترحة تحقق متطلبات المعيار الدولي للمحاسبة رقم ٨ فيما يتعلق بتطبيق سياسة محاسبية على معاملات لا ينطبق عليها معيار دولي بشكل محدد، تنتج عنها معلومات ملائمة لاحتياجات المستخدمين في اتخاذ القرارات الاقتصادية.
2	ب ١١١	قلقنا بشأن هذا التعديل بأن هذه الإضافة تمثل عبئاً زائداً عن الحاجة لمعدي القوائم وطبيعة المنظور للمتطلبات غير منسجم مع مبادئ التجميع والفصل في المعيار الجديد. بينما نفس التعديل ورد في اعتماد المعيار الدولي للمحاسبة (١)، نعتقد أن المبادئ المحسنة للتجميع والفصل في المعيار الجديد تبرر إعادة النظر بسبب أن هذه الإفصاحات من الممكن أن تؤدي إلى تشويش معلومات أكثر أهمية في القوائم المالية. نتفهم أن بعض المستثمرين لا يرغبون الاستثمار في شركات تدخل في معاملات غير منسجمة مع الشريعة ولكن المستخدمين الرئيسيين للقوائم المالية أوسع ولهذا فإن العناية تحتاج أن تؤخذ إلى عدم تشويش جوانب أخرى مهمة من القوائم المالية من خلال إفصاحات زائدة عن الحاجة في هذه المسألة. وبدلاً من اقتراح هذه الإضافة، نقترح متطلب بديل لتغطية الإفصاحات بشكل عام حول طبيعة ومدى دخول المنشأة في معاملات غير منسجمة مع الشريعة، أخذاً في الاعتبار	دراسة التحول إلى المعايير الدولية للتقارير المالية أكدت على أن البعد الشرعي للمعلومات المالية من العوامل المؤثرة في الأهمية النسبية للمعلومات المالية المفصح عنها في المملكة ولذلك يؤسس التعديل الأول (إضافة الفقرة رقم ٣/١) في إطار مفاهيم التقرير المالي لهذه الفكرة حيث ينص التعديل على ما يلي: ٣/١ "تعمد القرارات الموضحة في الفقرة ٢/١ على العائدات التي يتوقعها المستثمرون والمقرضون والدائنون الآخرون، الحاليون منهم والمحتملون، على سبيل المثال توزيعات الأرباح أو دفعات المبلغ الأصلي والفائدة أو الزيادات في أسعار السوق. وتعتمد توقعات المستثمرين والمقرضين والدائنين الآخرين للعائدات على تقييمهم لصافي مبلغ التدفقات النقدية الداخلة المستقبلية للمنشأة وتوقيت هذه التدفقات ودرجة عدم التأكد المحيطة بها (فرص تحققها) وعلى تقييمهم مدى رعاية الإدارة للموارد الاقتصادية الخاصة بالمنشأة. وفي البينات الاستثمارية التي تعطي اهتماماً خاصاً لطبيعة عمليات المنشأة وأدواتها المالية وأنواعها، فإن القرار الاستثماري يعتمد بصورة كبيرة على توفر معلومات عن طبيعة مثل هذه المعاملات والأدوات المالية وأنواعها. فعلى سبيل المثال، تحقق السندات

م	الفقرات ذات العلاقة	المرئيات	التعليق على المرئيات
		مبادئ التجميع والفصل الواردة في المعيار الجديد. هذا المتطلب من الممكن أن يشمل الحاجة إلى تقديم معلومات كمية ونوعية عندما تكون ذات أهمية نسبية.	والصكوك نفس الغرض للمنشأة (فرصة استثمارية، أو وسيلة تمويلية). ومع ذلك فإن قرارات المستثمرين في بيئة مثل بيئة المملكة العربية السعودية تتأثر بشكل مباشر بتوفر معلومات تفصيلية عن أنواع تلك الأدوات المالية وكيفية تحديد تكاليفها أو العوائد الدورية عليها. وقد يحجم هؤلاء المستثمرون عن الاستثمار في منشآت معينة بسبب نوع الأدوات المالية التي تتعامل فيها، حتى وإن كانت ذات عوائد عالية ومخاطر منخفضة. ويحتاج المستثمرون والمقرضون والدائنون الآخرون، الحاليون منهم والمحتملون، إلى معلومات تساعدهم على إجراء تلك التقييمات. ووفقاً لما سبق، يظهر انسجام التعديلات المتعلقة بالإيضاحات الإضافية المتصلة بالجانب الشرعي مع مبدأ أن المعلومات المفصلة عن طبيعة الأدوات المالية المستثمر فيها تعد معلومات ذات أهمية نسبية بناءً على طبيعتها ووفقاً لحاجة المستثمرين في سياق المملكة العربية السعودية. وإضافة إلى ما سبق، فإن هذه التعديلات تنسجم مع مبادئ التجميع والفصل الواردة في المعيار الدولي للتقرير المالي والتي أكدت، على سبيل المثال في الفقرة على (٤١/د) على أن "تجميع أو تفصيل البنود للإفصاح عن معلومات في الإيضاحات تفي بدور الإيضاحات في تقديم المعلومات ذات الأهمية النسبية". كما أشارت كذلك المبادئ إلى أن مسألة التصنيف (التجميع والفصل) في القوائم والإيضاحات المرفقة إليها يتم على أساس خصائص تلك البنود محل الفصل والتجميع، ولم تحصر المبادئ تلك الخصائص وإنما قدمت أمثلة عليها مثل: الطبيعة والوظيفة وآلية القياس، وأكدت على إمكانية وجود خصائص أخرى تحقق الغرض الرئيس من الفصل والتجميع في الإيضاحات وهو بان تكمل القوائم المالية بتوفير المعلومات التي يحتاج إليها المستخدمون الرئيسون للقوائم المالية ذات الغرض العام بشكل مهيكّل ومفيد. والمبدأ المشار إليها أعلاه بشأن الأهمية النسبية للمعلومات ذات الصلة بالجانب الشرعي للاستثمار في الأدوات المالية الذي احتواه التعديل الأول في إطار مفاهيم التقرير المالي، متوفر أيضاً في التعديلات على المعيار الدولي للتقرير المالي (٧) التي تتطلب إيضاحات إضافية تتعلق بالجانب الشرعي للمعاملات في الأدوات المالية. وهذا يتسق مع ما نص عليه هذا المعيار في فقرته (١٧ ب)) بشأن دور الإيضاحات الإضافية اللازمة لتحقيق هدف القوائم المالية: بما في ذلك المعلومات التي تتطلبها على وجه

م	الفقرات ذات العلاقة	المرئيات	التعليق على المرئيات
			الخصوص المعايير الدولية للتقرير المالي (مثل المعيار الدولي للتقرير المالي (٧) وأي معلومات إضافية تتطلبها على وجه الخصوص المعايير الدولية للتقرير المالي)) (انظر الفقرة (ب٧)). وفي سياق متصل، قدمت الفقرة (ب٢٣) مثالاً على تطبيق مبادئ الفصل بشأن الاستثمارات المالية وقد بين المثال بأن المنشأة إن لم تفصل مثلاً بين الاستثمارات في حقوق الملكية عن الاستثمارات في أدوات الدين في صلب قائمة المركز المالي، فقد يكون لازماً عليها الإفصاح عنها بشكل منفصل وفقاً للأهمية النسبية. بل أن المثال أرشد إلى أن المنشأة عليها أن تقيم فيما إذا كان للاستثمارات في حقوق الملكية خصائص أخرى متباينة، وبالتالي يكون هناك حاجة لتفصيل تلك الاستثمارات إذا كانت المعلومات الناتجة ذات أهمية نسبية. ويتضح من العرض السابق أن التعديل ينسجم مع الدراسة لظروف البيئة المحلية للاستثمار ويحقق مبادئ إطار المفاهيم للقوائم المالية ومبادئ الفصل والتجميع.
3	أ٤٣	لنفس المبررات الواردة في الملاحظة السابقة، نقترح متطلبات افصاح أقل تحديداً. كما نلاحظ بأن الفقرة أ٤٣ قد لا تكون في المكان المناسب للإضافة ضمن المعيار. الفقرات ٤١-٤٣ توضح المبادئ للتجميع والفضل وتهتم بأفصاحات معينة متعلقة بقائمة الربح أو الخسارة. الإضافة المقترحة يجب أن تضمن بدلاً من ذلك في الجزء الذي يبدأ من الفقرة ٧٥ المتعلق بهذه المسائل.	التعليق على الملاحظة السابقة (الملاحظة رقم ١٤) ينطبق على هذه الملاحظة. وفيما يتعلق بالمكان الأنسب للتعديل، نتفق مع المرئيات بشأن نقل التعديل إلى موضع أقرب إلى المتطلبات المتعلقة بالمعلومات الواجب عرضها في قائمة الربح والخسارة أو الإفصاح عنها. في المعيار السابق (المعيار الدولي للمحاسبة (١) كانت الفقرة (٩٧) التي أدرج التعديل بعدها في الفقرة (١٩٧) تناقش بشكل مباشر الإفصاحات المتصلة بقائمة الدخل من خلال صيغة الفقرة التي تنص على مسألة العرض والإفصاح في قائمة الدخل، بينما في المعيار الجديد في الجزء الخاص بالمعلومات التي يتم عرضها أو الإفصاح عنها في قائمة الربح أو الخسارة، لم يعد هناك فقرة تنص بشكل مباشر على مسألة الإفصاح في الفقرات التي تقابل الفقرة السابقة (مثل الفقرة ٧٥ أو ٧٦). في حين أن الفقرات من ٧٨ حتى ٩٥ تناقش بنود وأجزاء معينة من قائمة الربح أو الخسارة وفق الهيكل الجديدة (الأصناف)، ولذا بعد الدراسة توصي اللجنة التنفيذية بتعديل موضع فقرة التعديل ليكون (١٧٦) بدلاً من (أ٤٣).

م	الفقرات ذات العلاقة	المرئيات	التعليق على المرئيات
4	أ١٥	لنفس المبررات الواردة في الملاحظتين السابقتين، نقترح متطلبات افصح أقل تحديداً. ونعتقد أن أي إضافة تقترحها الهيئة، برغم تعليقنا السابق، يجب أن تضمن في نفس الفقرة (المكان) المقترح في الملاحظة السابقة للفقرة ٤٣. كل هذه المتطلبات الإضافية يمكن أن تضمن في الجزء الذي يبدأ بالفقرة ٧٥ الذي يتعامل مع العناصر التي تعرض في قائمة الربح أو الخسارة أو في الايضاحات المرفقة.	التعليق على الملاحظة السابقة (الملاحظة رقم ١٤) ينطبق على هذه الملاحظة. بعد الدراسة ظهر مناسبة الموضوع المقترح للتعديل حيث إن الفقرة (أ١٥) تقع ضمن الجزء الذي أشارت له المرئيات الواردة بأنه متعلق بالمعلومات المتطلب عرضها في قائمة الربح أو الخسارة أو الإفصاح عنها. والموضوع المقترح للتعديل (أ١٥) يأتي في موقع مشابه للموقع الذي أضيف فيه التعديل في المعيار السابق (المعيار الدولي للمحاسبة (١))، وذلك بعد الفقرة التي ناقشت مسألة تصنيف المصروفات وفق الوظيفة والطبيعة، ولأن المعيار الجديد أكثر تفصيلاً لم ينتهي الجزء عند الفقرة المتعلقة بتصنيف المصروفات وإنما استمر هذا الجزء ليناقد تفاصيل العرض المتعلقة ببند الدخل الشامل والدخل الشامل الآخر وفق الهيكل الجديد.
5	٦ ك من المعيار الدولي للمحاسبة ٨	في وقت صدور معيار التصفية، قمنا ببيان قلقنا بشأن جوانب معينة من ذلك المعيار. بينما ملاحظتنا لا تزال قائمة، نلاحظ بأن التعديل المقترح هنا يتسق مع التعديل الحالي على المعيار الدولي للمحاسبة (١) ولا يوجد تعديلات إضافية مقترحة من الهيئة بهذا الخصوص.	الملاحظة غير واضحة ولا تشير بشكل محدد إلى وجه الإشكال المقصود بشأن وجود معيار التصفية أو الإحالة إليه تبعاً لذلك. وخلال إجراءات العناية الواجبة التي أجراها مجلس معايير المحاسبة عند تطوير واعتماد معيار التصفية لم يظهر وجود آثار أو إشكالات في توجه المعيار وما احتواه من متطلبات، بل على العكس من ذلك فإن معيار التصفية هدف إلى معالجة الحالة التي لا يتحقق فيها مبدأ الاستمرارية وتفترض فيها المعايير الدولية للتقرير المالي بأن المنشأة سوف تستخدم أساساً آخر لإعداد القوائم المالية وستكون مطالبة بالإفصاح عن تلك الحقيقة، حيث إن المعيار (أي معيار التصفية) يوفر ذلك الأساس وبشكل يلائم ظروف البيئة المحلية؛ وهو ما تم إيضاحه في قسم "الحاجة لوضع مبادئ ومتطلبات للإثبات والقياس والعرض والإفصاح في القوائم المالية للمنشآت التي تدخل في طور التصفية" من معيار التصفية.

ب/٣ الملاحظات التفصيلية الواردة بشأن عدم وضوح المتطلبات:

م	الفقرات ذات العلاقة	المرئيات	التعليق على المرئيات
1	مبادئ التجميع والتفصيل	عدم وضوح مبادئ التجميع غير واضحة، وهناك حاجة إلى توضيحات أكثر من خلال آلية الإفصاح عن العناصر غير المادية.	لا يوجد هناك حاجة للإيضاح، حيث لم تشر الملاحظة بشكل دقيق إلى موطن عدم الوضوح في مبادئ التجميع والفصل الواردة في المعيار. وهنا نشير إلى أن المعيار يؤسس على مفهوم الأهمية النسبية في مسألة العرض والافصاح عن المعلومات في القوائم

م	الفقرات ذات العلاقة	المرئيات	التعليق على المرئيات
			المالية والإيضاحات المرفقة إليها، وفي مسألة التجميع والفصل بين المعلومات. حيث إضافة إلى الفقرات المتعلقة بمبادئ التجميع والفصل، قدم المعيار، على سبيل المثال، في الفقرة (ب ٢٤) إرشادات حول تجميع وفصل العرض أو الإفصاح عن المعلومات ويشمل ذلك المعلومات ذات الأهمية النسبية وتلك غير ذات الأهمية النسبية. وقد بين المعيار أن الأساس للتجميع والفصل هو مدى التشابه والتباين بين المعلومات، وكذا اجتهاد المنشأة في تحديد الخصائص مع مراعاة الأهمية النسبية عند جمع أو فصل المعلومات. حيث إن فصل المعلومات بناءً على خصائص التباين، حتى وإن كان التباين في خاصية واحدة قد ينتج عنه أهمية نسبية لتلك المعلومة (انظر على سبيل المثال الفقرة ب ٢٢).
2	٨٢ - ٧٨	الفقرة ٧٨ تناقش تصنيف المصروفات بحسب الطبيعة أو الوظيفة. وهذا سوف يؤدي إلى طرق متعددة خلال الصناعة ونقترح لغرض تحسين القابلية للمقارنة تحديد طريقة معينة أو مفضلة. وحيث إن الهدف من المعايير الدولية للتقرير المالي هو المعيارية، نقترح توفير نموذج توضيحي لمجموعة القوائم المالية للحد من حالات عدم الاتساق.	تعد المعايير الدولية للتقرير المالي وفقاً لأساس المبادئ، فهي تقدم المبادئ التي يجب على المنشآت الالتزام بها عند إعداد القوائم المالية لغرض أن تحقق القوائم المالية العرض العادل. وتحليل المصروفات وفقاً للتصنيف الطبيعي والوظيفي لا يعد مطلباً جديداً في المعايير الدولية للتقرير المالي حيث أن المعيار الدولي للمحاسبة (١) الذي يحل محله هذا المعيار يشير إلى هذا التحليل، إلا أن المعيار الجديد قدم مجموعة من المبادئ الإضافية التي تساعد المنشآت على القيام بهذا التحليل أخذاً في الاعتبار مبادئ التجميع والفصل وهيكل قائمة الدخل ضمن الأصناف المعينة التي حددها المعيار (مثل الصنف التشغيلي).
3	ب ١١١ / (ب)	عدم وضوح عبارة "مبالغ أخرى" الواردة في سياق الفقرة الفرعية (ب) من الفقرة ١١١ "المبالغ المستحقة التحصيل مفصلة إلى مبالغ مستحقة من العملاء التجاريين، ومبالغ مستحقة من أطراف ذات علاقة، ومبالغ مدفوعة مقدماً، ومبالغ أخرى". ولذلك قد يكون هناك حاجة لتوضيح المقصود بعبارة "مبالغ أخرى" من خلال تضمين شرح لها بالمعيار.	العبارة واضحة ضمن سياق نص المعيار ولا يوجد هناك حاجة للإيضاح؛ حيث إن هذه الفقرة جاءت في القسم الذي يوضح البنود التي يتم عرضها في قائمة المركز المالي، وركزت على توضيح البنود ذات الخصائص المتباينة بقدر كافٍ لأن تعرض منفصلة في قائمة المركز المالي لتقديم معلومات ذات أهمية نسبية. وقد أوضحت الفقرة المقصود ببند المبالغ المستحقة للتحصيل من خلال ذكر مجموعة من الأمثلة على المبالغ التي عادةً ما تندرج تحت هذا البند وأتى تعبير "مبالغ أخرى" في نهاية مجموعة الأمثلة المذكورة في الفقرة مشيراً إلى أي مبالغ أخرى في سياق تلك الأمثلة على المبالغ المستحقة التحصيل. وبالإضافة إلى ذلك، فإن المعيار يحتوي على قسم مخصص لمناقشة متطلبات التجميع والتفصيل، بما في ذلك ما يعرض تحت بند مبالغ "أخرى"

ب/٤ الملاحظات التفصيلية الواردة بشأن المفاهيم والمصطلحات:

م	الفقرات ذات العلاقة	المرئيات	التعليق على المرئيات
1	١٢٥-١١٧	مصطلح "مقاييس الأداء التي من تحديد الإدارة"، مصطلح جديد ومعرف بطريقة غير منضبطة بناءً على الصناعة، ومن الممكن أن يؤدي ذلك إلى الضبابية بوجود إرشاد قليل أو محدود حول طريقة الاحتساب. ويُقترح إيجاد آلية معيارية للاحتساب بحسب الصناعة ووفق المعايير الدولية للتقرير المالية من خلال استشارة خبراء الصناعة.	- في الفقرات ١١٧ - ١٢٠ مبادئ أساسية ضابطة لعملية تحديد مقاييس الأداء التي من تحديد الإدارة. حيث في الفقرة ١٧ قدم المجلس تعريفاً محدداً (خصائص معينة) للمقصود بمقاييس الأداء التي من تحديد الإدارة والتي تدخل ضمن نطاق متطلبات الإفصاح في المعيار، كما أن الفقرة ١١٨ قدمت قائمة بمقاييس لا تعد مقاييس أداء من تحديد الإدارة لكونها تُعد من المجاميع الرئيسية أو الفرعية ضمن قائمة الدخل وفقاً للعرض الملخص المبني على المفيد الذي يتطلبه هذا المعيار. - المعيار يركز فقط على مسألة العرض والافصاح ولا يناقش مسألة القياس والاثبات. كما أن مجلس المعايير الدولية للمحاسبة لم يهدف في إصداره للمعيار إلى تحديد آلية معينة لاحتساب هذه المقاييس حيث إن الأصل أن هذه المقاييس تعدها الإدارة وتفصح عنها في منشورات أخرى خارج القوائم المالية. ولكن لأن المستخدمين للقوائم المالية أبدوا اهتماماً بهذه المؤشرات، رأى المجلس أن في الإفصاح عن هذه المقاييس ومدى ارتباطها بالمجاميع الرئيسية والفرعية في قائمة الدخل زيادة للشفافية والافصاح وكذلك زيادة لجودة تلك المقاييس في ظل متطلب الإفصاح ودخولها ضمن نطاق المراجع عند مراجعة القوائم المالية.
2	مقترح	تقديم نماذج توضيحية للمجموعة الكاملة من القوائم المالية مع تعريفات للأهمية النسبية والمقاييس التي من تحديد الإدارة.	الملاحظة غير واضحة وغير محددة. وفيما يتعلق بتقديم نماذج توضيحية للمجموعة الكاملة من القوائم المالية وتطبيق متطلبات المعيار بشأن العرض والافصاح ومبادئ التجميع والفصل (بما في ذلك أحكام الأهمية النسبية) والافصاح عن مقاييس الأداء التي من تحديد الإدارة، أصدر مجلس المعايير الدولية للمحاسبة دليلاً إرشادياً يقدم مجموعة من الإرشادات المتعلقة بتطبيق المعيار ومن ذلك خطوات التقييم المرتبطة بتطبيق مبادئ التجميع والفصل وكذلك نماذج إرشادية لمجموعة القوائم المالية وفقاً لمتطلبات المعيار. وفي نفس السياق، تحرص الهيئة بعد اكتمال اجراءات اعتماد المعايير الدولية للتقرير المالي في المملكة على توفير

م	الفقرات ذات العلاقة	المرئيات	التعليق على المرئيات
			الصيانة المناسبة للمعيار من خلال إصدار الإرشادات التي تتطلبها الحاجة وتطوير البرامج التدريبية بما يسهم في تغطية متطلبات المعيار المعتمد.
٣	ملاحظة عامة	إيضاح أو تعريف المصطلحات المحاسبية الشرعية مثل: الزكاة والفوائد.	يتم ترجمة المعايير وفق منهجية تحرص على تحقيق الفهم السليم للنص وتحقيق الاتساق في نصوص المعايير المترجمة. والمصطلحات الشرعية المشار إليها تقع خارج نطاق المعايير المهنية للمحاسبة وتعرفها الأنظمة والتشريعات والمصادر الشرعية ذات الصلة، بينما تهتم المعايير المهنية (تحديداً في سياق هذا المعيار) فيما يتعلق بالعرض والافصاح عن المعاملات المالية في القوائم المالية وفقاً لإطار المفاهيم المحاسبي ومبادئ المعايير المهنية.
٤	4	دراسة إمكانية تكييف بعض المصطلحات الخاصة بالافصاحات المالية لتعكس نموذج التمويل الإسلامي الذي تطبقه الشركة والذي لا يؤثر على جوهر الإفصاح.	الملاحظة غير محددة، إلا أنه جدير بالذكر بأنه يتم إعداد المعايير الدولية في الأساس لأجل أن تناسب حاجة جميع القطاعات والمنشآت وتكتب باستخدام المصطلحات والعبارات التي تناسب تحقيق ذلك الهدف. ومراعاةً للحاجة إلى المعلومات التي تتطلبها المستخدمون الرئيسون للقوائم المالية في المملكة، شملت التعديلات التي اقترحها مجلس معايير المحاسبة على المعيار إضافة متطلبات إضافية للإفصاح عن معلومات متعلقة بالتمويل المتوافق مع الشريعة بما في ذلك استخدام المصطلحات المعرفة في المصادر الشرعية. وأما فيما يتعلق باستخدام مصطلحات خاصة بالتمويل الإسلامي ضمن نص المعيار فإن ذلك يعد خارج نطاق عملية اعتماد المعايير الدولية، حيث إن تلك المصطلحات ليست مصطلحات فنية محاسبية وتعريفها يقع تحت اختصاص جهات ومصادر أخرى خارج نطاق مهنة المحاسبة.
٥	ملاحظة عامة	هناك حاجة لتكييف بعض المصطلحات مثل "الدخل الشامل الآخر" و "الأهمية النسبية" بما يتناسب مع الشريعة الإسلامية وبيئة العمل المحلية. الترجمة صحيحة من حيث المصطلحات المحاسبية، لكن يجب توضيح بعض المصطلحات بشكل أكبر لسهولة الفهم. ومن الممكن	مصطلحي "الدخل الشامل الآخر" ومصطلح "الأهمية النسبية" من المصطلحات المستقرة في المعايير الدولية للتقرير المالي منذ اعتمادها للتطبيق في المملكة ولم يظهر عن ذلك أي تحديات ترتبط بتطبيق المعايير في المملكة، كما أنها في الأصل تعكس بشكل مناسب المعنى المقصود من المفردات المستخدمة في اللغة الإنجليزية. إضافة إلى ذلك، فإن إجراءات اعتماد المعايير الدولية

م	الفقرات ذات العلاقة	المرئيات	التعليق على المرئيات
		استخدام مصطلحات بديلة مثل "الدخل غير العادي" أو "الدخل المستثنى" إذا كانت أكثر وضوحاً بالنسبة للمستخدمين المحليين	في المملكة، تضمنت دراسة المعايير في ضوء ظروف البيئة المحلية، وقد سبق إعداد الدراسة الشرعية والقانونية للمعايير الدولية للتقرير المالي (التي احتوت هذه المصطلحات المحاسبية المستقرة مثل "الأهمية النسبية" و"الدخل الشامل الآخر") ولم يتبين حينها وجود أي تحديات شرعية أو قانونية تتعلق بهذه المصطلحات.
٦	ملاحظة عامة	مصطلح "الدخل الشامل الآخر" قد يكون غامضاً لبعض المحاسبين في المملكة، وكذلك "الأهمية النسبية"	ينطبق على هذه الملاحظة، التعليق على الملاحظة رقم ١٩.
٧	١٠ و ٣ (أ)	استخدام مصطلح قائمة "الأداء المالي" فقط في هذه الفقرة وفقرة رقم ١٠/أ، بينما في باقي فقرات المعيار حتى الفقرة ١٣٢ لم يستخدم. والمتعارف عليه والمستخدم في عناوين القوائم المالية هو: قائمة الدخل الشامل الآخر وقائمة الربح والخسارة. لذا يُقترح أن يتم الإشارة في الحاشية أسفل صفحة رقم ٢ إلى تعريف قائمة الأداء المالي.	الفقرة (١٢) عرفت المقصود بقائمة (قائمتي) الأداء المالي حيث أوضحت بأن قائمة (قائمتي) الأداء المالي تقدم في إحدى صورتين (وربطت ذلك بالمصطلحات المتعارف عليها (الربح أو الخسارة والدخل الشامل الآخر): "أ) قائمة واحدة للربح أو الخسارة والدخل الشامل الآخر، مع عرض الربح أو الخسارة والدخل الشامل الآخر في قسمين—وفي حال العمل بهذا الخيار، يجب على المنشأة عرض قسم الربح أو الخسارة أولاً متبوعاً مباشرة بقسم الدخل الشامل الآخر؛ أو (ب) قائمة للربح أو الخسارة، وقائمة منفصلة لعرض الدخل الشامل يجب أن تبدأ بالربح أو الخسارة—وفي حال العمل بهذا الخيار، فإن قائمة الربح أو الخسارة يجب أن تسبق مباشرة قائمة عرض الدخل الشامل." وأحد التعديلات المقترحة على المعيار، تعديل بعنوان "توضيحات عامة" ويركز على تحديد المقصود من مصطلحات متنوعة يستخدمها المعيار في مقابل المتعارف عليه في المملكة فيما يتعلق بمصطلحي "قائمة الدخل" و"صافي الدخل". حيث تم إضافة مصطلح "قائمة الأداء المالي" إلى فقرة التعديل تلك.

ب/٥ ملاحظات ومقترحات تفصيلية لتحسين تطبيق المعيار محلياً:

م	الفقرات ذات العلاقة	المرئيات	التعليق على المرئيات
---	---------------------	----------	----------------------

١ ملاحظة خارج نطاق نص المعيار	نقترح تزويد الجهات المستفيدة والملزمة بالتطبيق والمراجعين الخارجيين بإرشادات وأمثلة على تطبيق المعيار بشكل عام لضمان اتساق التطبيق خاصة بين الشركات المالية. ويمكن ذلك عن طريق التوصية لمجلس معايير المحاسبة الدولية بإصدار إرشادات وأمثلة لآلية تقديم المعلومات المالية بطريقة متسقة من خلال تطبيق المعيار.	تحرص الهيئة بعد اكتمال اجراءات اعتماد المعايير الدولية للتقرير المالي في المملكة على توفير الصيانة المناسبة للمعايير من خلال إصدار الإرشادات التي تتطلبها الحاجة وتطوير البرامج التدريبية بما يسهم في تغطية متطلبات المعايير المعتمدة وكذلك توفير قناة للاستفسارات المهنية تجيب من خلالها الهيئة ممثلةً بمجالس المعايير المهنية المستقلة عن الأسئلة والاستفسارات المتعلقة بالتحديات العملية المتعلقة بنص متطلبات المعايير.
٢ ملاحظة عامة	<u>المقترح:</u> دراسة إمكانية تكييف بعض المصطلحات الخاصة بالإفصاحات المالية لتعكس نموذج التمويل الإسلامي الذي تطبقه بعض الجهات التمويلية.	يتم إعداد المعايير الدولية في الأساس لأجل أن تناسب حاجة جميع القطاعات والمنشآت وتكتب باستخدام المصطلحات والعبارات التي تناسب تحقيق ذلك الهدف. وإجراءات اعتماد المعايير الدولية في المملكة تشتمل على دراسة مدى ملائمة المعيار لظروف البيئة المحلية. فعلى سبيل المثال، مراعاةً للحاجة إلى المعلومات التي يطلبها المستخدمون الرئيسيون للقوائم المالية في المملكة، شملت التعديلات التي اقترحها مجلس معايير المحاسبة على المعيار إضافة متطلبات إفصاح إضافية متعلقة بالتمويل المتوافق مع الشريعة بما في ذلك استخدام المصطلحات المعرفة في المصادر الشرعية. وأما فيما يتعلق باستخدام مصطلحات خاصة بالتمويل الإسلامي ضمن نص المعيار فإن ذلك يعد خارج نطاق عملية اعتماد المعايير الدولية، حيث إن تلك المصطلحات ليست مصطلحات فنية محاسبية وتعريفها يقع تحت اختصاص جهات ومصادر أخرى خارج نطاق مهنة المحاسبة.
٣ ملاحظة عامة	لا يتوقع أن يؤدي تطبيق المعيار إلى وجود تحديات جوهرية في تطبيقه بالنسبة للشركة حيث إن المعيار يؤثر بشكل رئيس على العرض والإفصاح في القوائم المالية بدلاً من الإثبات والقياس. والآثار المترتبة عن تطبيق متطلبات المعيار بحسب دراسة الشركة؛ تعزيز وضوح القوائم المالية، وتحسين فهم المستخدمين، وتحسين قابلية المعلومات للمقارنة، تطوير هيكل قائمة الدخل قد يتطلب إعادة تصنيف بعض العناصر بحسب الهيكل الجديدة، وهناك حاجة لإفصاحات إضافية مما قد يترتب عليه بعض التكاليف الإضافية لإعداد القوائم المالية.	يلاحظ أن المرئيات أبرزت إمكانية تطبيق المعيار وما يحققه من أهداف، كما أشارت الشركة إلى محدودية الآثار الناجمة عن تطبيق المعيار في تكبد تكاليف إضافية للالتزام بمتطلبات المعيار لأجل إعداد القوائم المالية. وحسب إشارة الملخص إلى مقابلة المعيار الجديد إلى احتياجات مستخدمي القوائم المالية فإن هذه التكاليف والتي عادة ما ترتبط بأي عملية التزام بمعيار جديد، مرجوحة بالمنافع المتحققة من تلبية احتياج المستخدمين للقوائم المالية.
4 ٣٤-٣٣، ٤٢	التفصيل في عرض البنود (الفقرة ٤٢) وإعادة تصنيف البيانات المقارنة (الفقرتين ٣٣-٣٤) قد يكونان صعبين تطبيقاً، خاصة إذا كانت البيانات غير مرتبة أو غير مكتملة. المعيار لا يشير بشكل مباشر إلى صعوبات عملية، لكن المفاهيم المعقدة قد تؤثر على القدرة على تطبيق المعيار في بعض الشركات الصغيرة أو تلك التي لا تملك نظم محاسبية	أخذ مجلس المعايير الدولية للمحاسبة في الاعتبار مسألة عملية تطبيق متطلبات المعيار من خلال "دراسة التكلفة والمنفعة" المتعلقة بتطبيق متطلبات المعيار، حيث أعد المجلس هذه الدراسة، ووجد بأن هناك تكاليف مرتبطة بتطبيق المعيار وعادةً ما تكون مرتبطة بتطوير الأنظمة والعمليات الداخلية للشركات للالتزام بمتطلبات المعيار، وحجم هذه التكاليف يتفاوت بين الشركات بحسب قدرتها وأيضاً ظروفها الحالية في

التقرير مقارنة بما احتوى المعيار من متطلبات باعتبار أن بعض متطلبات المعيار سواء فيما يتعلق بمبادئ التجميع والفصل أو المجاميع الرئيسية والفرعية في قائمة الدخل تقوم بها بعض الشركات حالياً، حيث إن المعيار أتى لتنظيم هذه الممارسات التي تقوم بها الشركات حالياً في الواقع العملي استجابةً لحاجة أصحاب المصلحة. وهذه المتطلبات أيضاً تبني على متطلبات موجودة في المعيار الدولي للمحاسبة (١) ولكنها باتت أكثر تحديداً ووضوحاً في المعيار الجديد (المعيار الدولي للتقرير المالي ١٨). وبين كذلك المجلس الدولي بأن المعيار احتوى على بعض المبادئ التي كان الغرض منها المساهمة في الحد من التكاليف التي من الممكن أن تتكبدها الشركات مثل استخدام مبدأ "من غير تكلفة أو جهد لا مبرر لهما" أو السماح باستخدام آليات مبسطة لاحتمال آثار ضريبة الدخل على حصص الأقلية فيما يتعلق بالإفصاح عن مقاييس الأداء التي من تحديد الإدارة. إضافة إلى ما سبق، فإن الشركات المتوسطة والصغيرة قد تكون مختارة لتطبيق المعيار الدولي للتقرير المالي للمنشآت الصغيرة والمتوسطة وهذا المعيار لا يؤثر على متطلبات ذلك المعيار. كما أن الهيئة بعد اكتمال إجراءات اعتماد المعيار في المملكة تحرص على توفير الصيانة المناسبة للمعايير لتعزيز حالة التطبيق لمتطلبات المعيار وذلك من خلال إصدار الإرشادات التي تتطلبها الحاجة وتطوير البرامج التدريبية بما يسهم في تغطية متطلبات المعايير المعتمدة وكذلك توفير قناة للاستفسارات المهنية تجيب من خلالها الهيئة ممثلةً بمجالس المعايير المهنية المستقلة عن الأسئلة والاستفسارات المتعلقة بالتحديات المتعلقة بالمعايير التي تواجه المستفيدين عند التطبيق العملي.	متقدمة. لذا يتعين على الشركات: ١. تحسين نظمها المحاسبية لتسهيل عملية التفصيل وإعادة التصنيف. ٢. الاستعانة بمستشارين محاسبين لتوجيههم في تطبيق المعيار بشكل صحيح. ٣. تبسيط الإفصاحات والتركيز على البيانات الأكثر أهمية. ٤. تقديم تدريبات مخصصة لفريق العمل المحاسبي. ٥. في حال وجود صعوبة تطبيقية، يمكن طلب استثناءات محلية.	
ينطبق على هذه الملاحظة، التعليق على الملاحظة رقم ١٨ فيما يتعلق بموضوع التدريب وتوفير الإرشادات التطبيقية.	المقترحات: - تعزيز التوعية والتدريب حول تطبيق المعيار في السياق المحلي. - إضافة أمثلة محلية توضح كيفية تطبيق المعيار في المؤسسات الإسلامية والشركات الصغيرة. - توضيح المصطلحات المحاسبية مثل "الدخل الشامل الآخر" و"الأهمية النسبية" في الأدلة التفسيرية.	مقترحات لتحسين التطبيق المحلي للمعيار ٥

٢. لقاء المائدة المستديرة لمناقشة المعيار الدولي الجديد (المعيار الدولي للتقرير المالي ١٨):

وجهت الهيئة الدعوة إلى أصحاب المصلحة والمهتمين؛ الأعضاء الأساسيين بالهيئة والجهات الإشرافية والجهات ذات الصلة (وزارة التجارة، والبنك المركزي السعودية، وهيئة السوق المالية، وهيئة الزكاة والدخل والجمارك واتحاد الغرف التجارية) لحضور لقاء المائدة المستديرة الذي عقدته الهيئة عن بعد بتاريخ ١٤٤٦/٦/٣ هـ الموافق

٢٠٢٤/١٢/٤م وذلك بغرض استعراض ومناقشة اعتماد المعيار الدولي للتقرير المالي ١٨ في المملكة. وقد شارك في الاجتماع خبيران فنيان من الفريق الفني التابع لمجلس المعايير الدولية للمحاسبة (IASB) وذلك لبيان متطلبات المعيار الجدد وتسهيل الضوء على أسس الاستنتاج التي انطلق منها المجلس في النظر في المسائل التي اشتمل عليها المعيار. ويقدم الجدول التالي إحصائية بحضور لقاء المائدة المستديرة:

العدد	الحضور
٦	أعضاء مجلس معايير المحاسبة
٦	أعضاء مجالس المعايير المهنية بالهيئة بخلاف أعضاء مجلس معايير المحاسبة
٧٥	عموم الحاملين للعضوية الأساسية في الهيئة
٢	ممثلي وزارة التجارة
٢	ممثلي البنك المركزي السعودي
٢	ممثلي هيئة السوق المالية
٥	ممثلي هيئة الزكاة والدخل والجمارك
٤	أعضاء الإدارة التنفيذية للمعايير المهنية بالهيئة
٢	ممثلي مؤسسة المعايير الدولية للتقرير المالي – مجلس المعايير الدولية للمحاسبة
١٠٤	إجمالي عدد الحضور

افتتح اللقاء سعادة رئيس مجلس معايير المحاسبة (أ. جهاد محمد العمري)، ثم قدم سعادة المدير التنفيذي للمعايير المهنية بالهيئة (د. عبدالرحمن بن محمد الرزين) للقاء مرحباً بالحضور وبالخبيرين الفنيين التابعين لمجلس المعايير الدولية للمحاسبة مبيناً بأن اللقاء يهدف إلى التعريف بمحتوى المعيار الدولي الجديد (المعيار الدولي للتقرير المالي ١٨) ومناقشة أي اعتبارات أو مسائل بحاجة إلى الأخذ في الاعتبار ضمن إجراءات اعتماد المعيار في المملكة العربية السعودية، وفي نهاية حديثه أكد على أن الهيئة ترحب بأي مرئيات بشأن المعيار من خلال القنوات الرسمية المخصصة لذلك.

استعرض الخبيران التابعان للفريق الفني في مجلس المعايير الدولية للمحاسبة محتوى المعيار الدولي للتقرير المالي (١٨) مركزين على المحاور التالية:

- لمحة عامة عن المعيار؛ أهدافه ونطاقه وأبرز ملامحه
- موضوع الأصناف والمجاميع الفرعية للعرض المهيكل المفيد لقائمة الدخل
- موضوع مقاييس الأداء التي من تحديد الإدارة
- مبادئ التجميع والفصل للمعلومات بالقوائم المالية والإيضاحات المرفقة بها
- التغييرات الاستباقية المحدودة على المعيار الدولي للمحاسبة (٧) "قائمة التدفقات النقدية"

وخلال استعراض محتوى المعيار، أتيح المجال للحضور بطرح الأسئلة والمرئيات بشأن المسائل المعروضة من المعيار، وقد ركزت مداخلات الحضور وأسئلتهم على استيضاح بعض المتطلبات التي استعرضها من المعيار.

وفي نهاية اللقاء، قدم سعادة رئيس وأعضاء مجلس معايير المحاسبة والمدير التنفيذي للمعايير المهنية بالهيئة الشكر والامتنان لخبراء مجلس المعايير الدولية للمحاسبة على المشاركة في أعمال اللقاء وكذلك قدموا شكرهم وتقديرهم للحضور من أصحاب المصلحة والمهتمين على مشاركتهم في اللقاء ودعواهم إذا ما كان لهم أي مرئيات متعلقة بالمعيار بألا يتوانوا عن تقديمها إلى المجلس من خلال القنوات الرسمية المخصصة لذلك بالهيئة.

الملحق رقم (١)

نموذج تعليق ذوي الاهتمام على المعايير الدولية

تعليمات لاستخدام النموذج:

أولاً: نرجو التفضل باستخدام هذا النموذج، وإرساله للهيئة في موعد لا يتجاوز ١٢/٥/١٤٤٦هـ، الموافق ١٤/١١/٢٠٢٤م، وذلك عبر البريد الإلكتروني (osama@socpa.org.sa).
ثانياً: نأمل أن تقوموا بعرض وجهة نظركم حول هذه الإصدارات المنشورة في موقع الهيئة وفقاً للمحاور الآتية:

١. هل في الإطار ما يتعارض مع الأحكام الشرعية؟
لا يوجد () نعم يوجد () من فضلك سجل ملاحظاتك واقتراحاتك باستخدام النموذج المرفق
٢. هل في الإطار ما يتعارض مع الأنظمة واللوائح؟
لا يوجد () نعم يوجد () من فضلك سجل ملاحظاتك واقتراحاتك باستخدام النموذج المرفق
٣. هل في الإطار ما يصعب تطبيقه عملياً بصورة تؤثر على عدالة القوائم المالية؟
لا يوجد () نعم يوجد () من فضلك سجل ملاحظاتك واقتراحاتك باستخدام النموذج المرفق
٤. هل في الإطار مفاهيم تحتاج إلى تغيير أو تكييف للبيئة المحلية؟
لا يوجد () نعم يوجد () من فضلك سجل ملاحظاتك واقتراحاتك باستخدام النموذج المرفق
٥. هل في الإطار مفاهيم يصعب فهمها؟
لا يوجد () نعم يوجد () من فضلك سجل ملاحظاتك واقتراحاتك باستخدام النموذج المرفق
٦. هل في الإطار بدائل متعددة مسموح بها، ويقترح الحد منها؟
لا يوجد () نعم يوجد () من فضلك سجل ملاحظاتك واقتراحاتك باستخدام النموذج المرفق
٧. هل في الإطار مصطلحات غير واضحة أو مبهمه؟
لا يوجد () نعم يوجد () من فضلك سجل ملاحظاتك واقتراحاتك باستخدام النموذج المرفق
٨. هل توجد ملاحظات على الترجمة؟
لا يوجد () نعم يوجد () من فضلك سجل ملاحظاتك واقتراحاتك باستخدام النموذج المرفق
٩. هل لديك أي اقتراحات أو ملاحظات أخرى؟
لا يوجد () نعم يوجد () من فضلك سجل ملاحظاتك واقتراحاتك باستخدام النموذج المرفق

ملاحظات على معايير المحاسبة الدولية بغرض تطبيقها في المملكة

(أضف أسطر أخرى بحسب الحاجة)

اسم المشارك:

رقم الفقرة	شرح الملاحظة	الحلول المقترحة